APLC/MSP.9/2008/WP.18
30 October 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ ولتحليل هذه الطلبات

تحليل الطلب الذي قدمته كرواتيا لتمديد الموعد المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف باسم
الدول الأطراف المسند إليها تحليل طلبات التمديد*

١- صدقت كرواتيا على الاتفاقية في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في كرواتيا في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وفي تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته كرواتيا في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أبلغت كرواتيا عن المناطق الواقعة تحت ولايتها القضائية أو الخاضعة لسيطرتها المحتوية على ألغام مضادة للأفراد أو المشتبه في احتوائها عليها. وكرواتيا ملزمة بتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة الواقعة تحت ولايتها القضائية أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. واعتقاداً من كرواتيا أنها لن تكون قادرة على ذلك، قدمت في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف طلباً بتمديد الموعد المحدد لها. وتطلب كرواتيا تمديداً لمدة ١٠ سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩).

٢- ويشير الطلب إلى أنه خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، أفاد مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في كرواتيا بداية أن ما يقارب ١٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الكرواتية يُشتبه في احتوائها على ألغام. وقد اعتُبر هذا الرقم مغالاة مفرطة في تقدير المساحة الفعلية للمناطق التي يُحتمل فيها وجود أخطار تتعلق بالألغام. وفي الوقت الذي قدمت فيه كرواتيا تقريرها الأولي المتعلق بالشفافية في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، كان بوسعها تخفيض التقديرات الأولوية لمركز الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى ما مجموعه ٩٨٠ ٥ كيلومتراً مربعاً. ويشمل هذا الرقم كامل المنطقة التي تمثلها حقول الألغام الـ ٢٢٨ ١١ التي سجلها المركز الكرواتي لمكافحة الألغام. وتوجد المناطق التي يعرف أو يشتبه في أنها خطرة في ١٤ من مقاطعات كرواتيا الـ ٢١.

---

* قُدِّمت بعد الموعد المحدد لتقديمها وحال ورودها إلى الأمانة.

٣- ويشير الطلب إلى الجهود التي بُذلت منذ بدء نفاذ الاتفاقية في سعي مستمر من أجل فهم أفضل لنطاق المناطق الخطيرة. ونتيجة للمسوحات العامة والتقنية والاستبعاد المنهجي لما ينافي المنطق من البيانات المتعلقة بالمناطق الخطرة المحتملة، بلغت مساحة المناطق التي كانت تعتبر مناطق خطرة محتملة ما مجموعه ٧٠٠ ١ كيلومتر مربع في عام ٢٠٠٢. وخلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، جرى مسح إقليم جمهورية كرواتيا برمته مما أدى، في نهاية ٢٠٠٤، إلى تقدير أفضل كثيراً لمجموع المساحة التي يُعْرف أو يُشتبه في أنها خطرة والتي تبلغ ١٧٤ ١ كيلومتراً مربعاً.

٤- ويقدم الطلب سرداً سنوياً، حسب المقاطعة، للمساحة التي شلمتها عمليات إزالة أو خفض الألغام عن طريق المسح العام والمسح التقني. وفي الفترة الممتدة بين ١٩٩٨ و٢٠٠٧، أزيلت الألغام من أزيد من ٢٢٦ كيلومتراً مربعاً، وفي الفترة الممتدة بين ١٩٩٩ و٢٠٠٧ أفرج عن أكثر من ٥٨٣ كيلومتراً مربعاً عن طريق المسح العام والمسح التقني. وفي الفترة الممتدة بين ١٩٩٩ و٢٠٠٧، دُمر ٥٧٠ ٢٦ لغماً مضاداً للأفراد و٨٦٠ ١٩ لغماً مضاداً للدبابات و١٦٦ ٢٠٢ ذخيرة غير منفجرة. واكتمل التنفيذ في مقاطعتين من المقاطعات الـ ١٤ التي سجلتها كرواتيا بداية كمناطق خطيرة.

٥- ويشير الطلب إلى أنه في نهاية ٢٠٠٧، كان هناك مساحة تبلغ ٩٩٧ كيلومتراً مربعاً يعرف أو يشتبه في احتوائها على ألغام لا تزال تحتاج إلى المعالجة. ويشير الطلب أيضاً إلى أن ذلك يشمل ٣,٢٤ كيلومترات مربعة من المناطق المحيطة بالثكنات العسكرية وميادين التدريب والمستودعات التقنية ومحطات الرادار والمطارات. ولاحظت الدول الأطراف التي أسند إليها تحليل الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ من الاتفاقية (يشار إليها فيما يلي بـ "الفريق المحلِّل") أن كرواتيا ما فتئت تحرز تقدماً مطرداً كل سنة منذ بدء نفاذ الاتفاقية.

٦- وكما ذُكر آنفاً، تطلب كرواتيا تمديداً لمدة ١٠ سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩). ويشير الطلب إلى أن الفترة الزمنية المطلوبة يستند إلى ما يلي: (أ) كون مساحة كبيرة من إقليم كرواتيا لا تزال، بالرغم من إنجاز الكثير، محفوفة بالمخاطر إضافة إلى ضرورة وضع منهجيات لمعالجة أهم أنواع المناطق المشتبه في انطوائها على مخاطر - المناطق الحرجية؛ (ب) إسقاطات واقعة بخصوص الموارد المالية المتاحة؛ (ج) إسقاطات بشأن القدرات التي يمكن اكتسابها في مجال إزالة الألغام وفقاً للإسقاطات المتعلقة بالموارد المالية.

٧- ويشير الطلب إلى الظروف المعوقة التالية: (أ) حجم مشكل الألغام في البداية والحاجة إلى الأموال الحكومية لعامة أعمال إعادة بناء البنية التحتية لكرواتيا بعد الحرب؛ (ب) وكون حقول الألغام في كرواتيا لم تزرع وفقاً للمبادئ والإجراءات العادية (نظام وضع العلامات ومسك سجلات حقول الألغام)؛ (ج) وكون حقول الألغام الكرواتية غير منبسطة وتتخللها عوائق بسبب طبيعة الأراضي (فقد استخدمت الجبال، والأراضي الصخرية، وضفاف الأنهار كخطوط مواجهة خلال العمليات الحربية)؛ (د) وكثافة الغطاء النباتي في العديد من المناطق المشبوهة؛ (هـ) وكون تدمير الذخائر غير المنفجرة جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى معالجة المشاكل التي تتسبب فيها جميع المتفجرات من مخلفات الحرب ولذلك تتطلب حالة الألغام والتخلص من المعدات المتفجرة بدورها تمويلاً وقدرات.

٨- ويتضمن الطلب جدولاً يبين حجم المساحة التي ستعالج في كل سنة من سنوات التمديد المطلوبة - بحسب فئة المنطقة ونوع النشاط (أي إزالة الألغام والمسح التقني والمسح العام). ويتوقع أن تعالج ٤١٠ كيلومترات مربعة عن طريق إزالة الألغام (بما في ذلك ما يقارب ٥٣ كيلومتراً مربعاً في المتوسط سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى من فترة

التمديد)، و٣٧٧ كيلومتراً مربعاً عن طريق المسح التقني، و٢١٠ كيلومترات مربعة عن طريق المسح العام. ويتضمن الطلب مسرداً يعرف هذه المصطلحات. ويشير الطلب إلى أنه بالنسبة إلى المناطق الحرجية التي تمثل ٥٧ في المائة مما تبقى من مناطق يُشتبه في انطوائها على مخاطر، ستُوضع أساليب جديدة لتقييم المخاطر وإجراءات تشغيلية موحدة. ولاحظ الفريق المحلِّل أن كرواتيا ركزت على التصدي للتحديات التي تطرحها المناطق الحرجية المحتملة المخاطر، نظراً لكون ضمان إحراز تقدم في هذه المناطق سيكون أهم عامل، بحسب الحجم، يؤثر على التنفيذ خلال فترة التمديد. ولاحظ الفريق المحلِّل أيضاً أن المعدلات السنوية المتوقعة لإزالة الألغام تفوق بكثير المعدلات التي أفرزتها التجربة الأخيرة.

٩- ويشير الطلب إلى أن كرواتيا تعتزم أن تكون البيوت قد "أُزيلت منها الألغام تماماً" بحلول عام ٢٠١٠، والبنية التحتية قد "زال عنها تهديد الألغام تماماً" بحلول عام ٢٠١١، والمناطق الزراعية قد "زال عنها تهديد الألغام تماماً" بحلول عام ٢٠١٣، وأن "تزيل تهديد الألغام" من المناطق الحرجية بحلول عام ٢٠١٨، وأن "تزيل تهديد الألغام تماماً" من المروج والمراعي بحلول عام ٢٠١٨، وأن "تزيل الألغام" من المناطق التي تكتسي أهمية من حيث الوقاية من الحرائق وأجزاء من منتزهاتها الوطنية والطبيعية بحلول عام ٢٠١٧، وأن "تزيل الألغام" من المستنقعات وضفاف الأنهار وغيرها من المناطق غير المصنفة. ولاحظ الفريق المحلِّل وجود غموض فيما يتعلق بالأهداف المعبر عنها في الطلب بالنظر إلى تنوع المصطلحات المستخدمة (التي قد لا تتفق تعريفاتها والوفاء بالالتزامات الواردة في المادة ٥) والاستخدام غير المتسق للفظة "تماماً" في الطلب. ولاحظ الفريق المحلِّل أيضاً أن الأهداف الواردة في الطلب لا تشمل المنطقة البالغة مساحتها ٣,٢٤ كيلومترات مربعة المحيطة بالثكنات العسكرية وميادين التدريب والمستودعات التقنية ومحطات الرادار والمطارات.

١٠- ويشير الطلب أيضاً إلى الأراضي التي يجري الإفراج عنها نتيجة المسح العام والمسح التقني وإزالة الألغام، حيث تجري إزالة الألغام بالطرق اليدوية وباستخدام الكلاب والآلات. ويشير الطلب كذلك إلى المعايير المستخدمة لشطب منطقة مشتبه فيها. ويتضمن الطلب أيضاً موجزاً للأساليب المستخدمة لمراقبة الجودة وضمانها. وإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن كرواتيا تستخدم "نموذج السوق" لإزالة الألغام حيث توجد ٢٧ مؤسسة تجارية ومنظمة غير حكومية واحدة معتمدة لتنفيذ عمليات إزالة الألغام وهي تقوم بذلك حالياً، وتشغل مجتمعة ٦١٠ من أخصائيي إزالة الألغام وتستخدم ٦٩ كلباً لكشف الألغام و٤٥ آلة لإزالة الألغام و٦٥٣ جهازاً لكشف المعادن.

١١- ويشير الطلب أيضاً إلى أنه سيلزم كرواتيا ٧٤٠ مليون يورو لإكمال التنفيذ من ٢٠٠٨ حتى نهاية فترة التمديد، منها ٦٦٠ مليون يورو لإزالة الألغام والمسح التقني، و٦٠ مليون يورو للمسح العام، و٢٠ مليون يورو لـ "القياس الجيوديسي". ويشير الطلب كذلك إلى أن الميزانية الحكومية لكرواتيا كانت خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧ أهم مصدر لتمويل إزالة الألغام، حيث وفرت ٥٦ في المائة من جميع الموارد البالغ مجموعها ١٨٣,٨ مليون يورو. وخلال هذه الفترة، قدم المستثمرون العامون والخواص الكرواتيون ١٩ في المائة من الموارد (قدم أغلبها في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧) في حين قدم المانحون ١٧ في المائة وتم الحصول على ٨ في المائة عن طريق البنك الدولي (مع العلم أن مجموع القسط الذي وفره المانحون والبنك الدولي قد تم الحصول عليه في الفترة الممتدة بين ١٩٩٨ و٢٠٠٣).

١٢- ويشير الطلب أيضاً إلى التزام بتوفير موارد من ميزانية الدولة مجموعها ٤٥٨ مليون يورو (أو ما متوسطه ٤٥,٨ مليون يورو في السنة) لتنفيذ المادة ٥ في الفترة الممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨. كما يشير إلى أنه سيجري الحصول

خلال الفترات الممتدة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٨ على ما مجموعه ١٣٢ مليون يورو من المستثمرين الوطنيين، وبين ٢٠٠٩ و٢٠١٣ على ٢٥ مليون يورو من البنك الدولي، وبين ٢٠٠٩ و٢٠١٥ على ٣٠ مليون يورو من المانحين، وبين ٢٠٠٩ و٢٠١٥ على ٤٠ مليون يورو من صناديق الاتحاد الأوروبي. ولاحظ الفريق المحلِّل أن التوقعات المتعلقة بالتمويل من المانحين في بداية فترة التمديد تتفق عموماً مع التجربة الأخيرة في مجال الحصول على أموال من المانحين. كما أكد الفريق المحلِّل على التزام كرواتيا بمضاعفة متوسط المبلغ السنوي المخصص من موارد الميزانية الحكومية لتنفيذ المادة ٥ والاستفادة بشكل أكبر من أموال الشركات العامة والخاصة للتعويض جزئياً عن التراجع المتوقع في التمويل الخارجي مع مرور الوقت.

١٣- ويشير الطلب إلى تحقُّق مكاسب اجتماعية اقتصادية هامة منذ بدء نفاذ الاتفاقية نتيجة تنفيذ المادة ٥. فقد شملت عمليات إزالة الألغام ٤٠ كيلومتراً من الطرق وجسور السكك الحديدية، و٢٠٠ كيلومتراً في إطار مشروع تشييد طريق رئيسي، و٣٥٠ كيلومتراً من الطرق الوطنية والمحلية، و٢٠٠ كيلومتراً من خطوط السكك الحديدية، و٢١ محطة قطار، وأكثر من ٣٠٠ كيلومتراً من القنوات والسدود. وأثرت إزالة الألغام للأغراض الإنسانية إيجابياً على قطاع السياحة وتوزيع الطاقة والحراجة.

١٤- ويشير الطلب أيضاً إلى أن ٠٠٠ ٨٣٤ فرد لا يزالون يعيشون في ١١٢ مدينة تعتبرها كرواتيا متأثرة بوجود أو الاشتباه في وجود الألغام بها. ويتضمن الطلب جدولاً يصنف، بحسب المقاطعة، المنطقة البالغة مساحتها ٩٩٧ كيلومتراً مربعاً حسبما إذا كانت دوراً وساحات، وبنية تحتية، ومناطق زراعية، وطرقاً/خطوطاً لمكافحة حرائق الغابات، ومستنقعات ومراعي، ونباتات غابية. ويشير الطلب إلى أن المناطق الحرجية تمثل ٥٧ في المائة من المنطقة المتبقية التي لا تزال تحتاج إلى معالجة. ويشير أيضاً إلى أنه بالرغم من أن معدلات الإصابات السنوية ما فتئت تنخفض منذ بدء نفاذ الاتفاقية، لا يزال الأفراد يُقتلون أو يصابون بالألغام. ولاحظ الفريق المحلِّل أن إكمال تنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد المطلوب سيكفل اقتراب كرواتيا إلى أقصى حد معقول ممكن من عدم سقوط أي ضحايا جدد وسيمكنها من مواصلة تقديم مساهمات هامة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد.

١٥- ويتضمن الطلب معلومات هامة أخرى قد تكون مفيدة للدول الأطراف في تقييم الطلب والنظر فيه، بما في ذلك مجموعة متنوعة من الجداول التي تبين حالة العمل والعمل الذي لا يزال ينبغي القيام به والقدرات المتاحة في مجال إزالة الألغام والضحايا. كما أتاحت كرواتيا خريطة لجميع المناطق المشتبه في احتوائها على ألغام. وإضافة إلى ذلك، تقدم كرواتيا قائمة بالوثائق المؤيدة التي قد تكون ذات أهمية للدول الأطراف.

١٦- ولاحظ الفريق المحلِّل أن كرواتيا لا تزال تواجه، بالرغم من بذلها جهوداً مطردة وضخمة حتى قبل بدء نفاذ الاتفاقية، تحدياً هاماً في طريق الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥. ولاحظ الفريق المحلِّل أيضاً أن نجاح كرواتيا يتوقف، بالرغم من أن الخطة المقدمة قابلة للتطبيق وطموحة، على مضاعفة متوسط مساهمتها السنوية لإزالة الألغام وعلى وضع منهجية لمعالجة المناطق الحرجية المشتبه في احتوائها على ألغام. ومثلما ذُكر آنفاً، لاحظ الفريق المحلِّل أن الخطط المتضمنة في الطلب شاملة وتامة، بالرغم من أنه لاحظ أنه يمكن الحصول على مزيد من الوضوح من تعريف بعض المصطلحات الأساسية، واستخدامها بشكل متسق وإدراج إزالة الألغام من ٣,٢٤ كيلومترات مربعة من المساحات المحيطة بالثكنات

العسكرية وميادين التدريب والمستودعات التقنية ومحطات الرادار والمطارات في الأهداف المطلوب تحقيقها خلال فترة التمديد[1].

١٧- ولاحظ الفريق المحلِّل أن سرد المراحل الأساسية السنوية للتقدم التي ينبغي إنجازها من شأنه أن يساعد كثيراً كلاً من كرواتيا وجميع الدول الأطراف في تقييم التقدم المحرز في التنفيذ خلال فترة التمديد. وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق المحلل أيضاً أن كلا الطرفين يمكن أن يستفيد إذا قدمت كرواتيا معلومات محدثة عن سرد المناطق في اجتماعات اللجان الدائمة، وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني واجتماعات الدول الأطراف.

- - - - -

(١) استجابة للدعوة التي وجهها رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف إلى التعليق على مشروع التحليل، أشارت كرواتيا إلى أن المساحة المذكورة البالغة ٣,٢٤ كيلومترات مربعة مشمولة في مجموع المناطق البالغة مساحتها ٩٩٧ كيلومتراً مربعاً قيد النظر حيث أُدرجت هذه المساحة في فئات أخرى من الأراضي، كالغابات والكارست والمروج وما إلى ذلك.